وثيقة الأزهر

- الإطار الاستراتيجى لخطط التنمية الإقتصادية
- وثيقة الأزهر لنبذ العنف
- وثيقة الحوار الوطني
- وثيقة الأزهر

ميثاق الأزهر لدعم إرادة الشعوب العربية

اصدر الأزهر الشريف يوم 31/10/2011، بيان لدعم إرادة الشعوب العربية وينص على ضرورة احترام المواثيق التالية :

أولاً : تعتمدُ شرعية السُّلطة الحاكمة من الوجهة الدينية والدستورية علي رضا الشُّعوب، واختيارها الحرّ، من خلال اقتراع عَلَنِيٍّ يَتمُّ في نزاهة وشفافية ديمقراطية، باعتباره البديل العصري المنظم لما سبقت به تقاليد البَيْعَة الإسلامية الرّشيدة، وطبقًا لتطوُّر نُظم الحكْم وإجراءاته في الدّولة الحديثة والمعاصرة، وما استقرَّ عليه العُرف الدستوري من توزيع السُّلُطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والفصل الحاسم بينها، ومن ضبط وسائل الرّقابة والمساءلة والمحاسبة، بحيث تكون الأمّة هي مصدر السُّلطات جميعًا، ومانحة الشرعية وسالبتها عند الضرورة. وقد دَرَجَ كثيرٌ من الحكّام علي تعزيز سلطتهم المطلقة مُتشبِّثينَ بفهم مبتور للآية القرآنية الكريمة: "و أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ "(95/4) متجاهلين سِيَاقَها الواضح الصريح في قوله تعالي قبل ذلك في الآية التي تسبق هذه الآية مباشرة: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ " (85/4) ممّا يجعل الإخلال بشروط أمانة الحكْم وعَدَم إقامة العدل فيه مُسَوِّغًا شرعيًّا لمطالبة الشعوب حكامهم بإقامة العدل، ومقاومة الظلم والاستبداد، ومن قال من فقهائنا بوجوب الصبر علي المتغلب المستبد من الحكام حرصًا علي سلامة الأمة من الفوضي والهَرْج والمرْج ذ فقد أجاز في الوقت نفسه عزل المستبد الظالم إذا تحققت القدرة علي ذلك وانتفي احتمال الضرر والإضرار بسلامة الأمة ومجتمعاتها .

ثانيا: عندما يرتفع صوت المعارضة الوطنية الشعبية والاحتجاج السِّلميّ، الذي هو حقٌّ أصيلٌ للشُعوب لتقويم الحكّام وترشيدهم، ثم لا يستجيب الحكّام لنداء شعوبهم، ولا يُبادرونَ بالإصلاحات المطلوبة، بل يُمْعِنونَ في تجاهل المطالب الوطنية المشروعة التي تنادي بالحرية والعدالة والإنصاف، فإن هؤلاء المعارضين الوطنيين لا يُعَدُّون من قَبيل البُغاة أبَدًا، وإنّما البُغاة هم الّذين تجدَّدت أوصافُهم فِقهيًا بامتلاك الشَّوكة والانعزال عن الأمَّة، ورَفع الأسلحة في مواجهة مخالفيهم، والإفساد في الأرض بالقُوّة، أمّا الحركات الوطنية السِّلميّة المعارضة، فهي من صميم حقوق الإنسان في الإسلام التي أكّدتها سائر المواثيق الدّوليّة، بل هي واجب المواطنين لإصلاح مجتمعهم وتقويم حُكّامهم، والاستجابة لها واجبٌ علي الحكّام وأهل السُّلطة، دونَ مُراوغةٍ أو عنادٍ.

ثالثا: تُعَدُّ مواجهة أيّ احتجاج وطني سِلميّ بالقوّة والعُنف المسلَّح، وإراقة دماء المواطنين المسالمين، نقضًا لميثاق الحكْم بين الأمّة وحكّامها، ويُسقِطُ شرعيّةَ السُّلطة، ويهدر حقَّها في الاستمرار بالتَّراضي، فإذا تمادت السُّلطةُ في طُغيانها، وركبت مركب الظلم والبغي والعدوان واستهانت بإراقة دِماء المواطنينَ الأبرياء، حِفاظًا علي بقائها غير المشروع - وعلي الرغم من إرادة شعوبها - أصبحت السلطة مدانة بجرائم تُلَوِّثُ صفحاتها، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل علي عزل الحكام المتسلطين وعلي محاسبتهم، بل تغيير النُّظام بأكمله، مهما كانت المعاذير من حرص علي الاستقرار أو مواجهة الفِتَن والمؤامرات، فانتهاكُ حرمةِ الدَّم المعصوم هو الخطّ الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه في الإثم والعدوان. وعلي الجيوش المنظّمة ذ في أوطاننا كلِّها - في هذه الأحوال أن تلتزم بواجباتها الدّستورية في حماية الأوطان من الخارج، ولا تتحوّل إلي أدواتٍ للقمع وإرهاب المواطنين وسفك دمائهم؛ فإنه" مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا "(23/5)

رابعا: يَتعيَّنُ علي قوي الثورة والتّجديد والإصلاح أن تبتعد كليًا عن كل ما يؤدي إلي إراقة الدماء، وعن الاستقواء بالقوي الخارجية أيًا كان مصدرها، ومهما كانت الذرائع والتعلات التي تتدخل بها في شؤون دولهم وأوطانهم وإلا كانوا بغاة خارجين علي أمتهم وعلي شرعية دولهم. ووجب علي السلطة حينئذ أن تردهم إلي وحدة الصف الوطني الذي هو أول الفرائض وأوجب الواجبات . وعلي قوي الثورة والتجديد أن تتّحدَ في سبيل تحقيق حُلمِها في العدل والحريّة، وأن تتفادي النزاعات الطائفية أو العرقية أو المذهبية أو الدينية، حِفاظًا علي نسيجها الوطني، واحترامًا لحقوق المواطنة.

خامسا: بناءً علي هذه المبادئ الإسلامية والدستورية، المعبِّرَة عن جوهر الوَعْي الحضاريّ؛ فإن علماء الأزهر وقادة الفكر والثقافة يُعلنونَ مناصرتهم التّامة لإرادة الشعوب العربية في التجديد والإصلاح ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية، ويَهيبونَ بالمجتمع العربي والإسلامي أن يتّخذ مبادرات حاسمةً وفعّالة لتأمين نجاحها بأقلِّ قَدْر من الخسائر، تأكيدًا لحقِّ الشُعوب المطلق في اختيار الحُكّام، وواجبها في تقويمهم مَنعًا للطُّغيان والفساد والاستغلال، فَشرعيّةُ أيّة سُلطةٍ مرهونةٌ بإرادة الشّعب، وحقّ المعارضة الوطنيّة السِّلمية غير المسلحة مكفولٌ في التّشريع الإسلامي في وجوب رفع الضّرَر، فضلاً عن كونه من صميم حقوق الإنسان في المواثيق الدّولية جميعًا.

تاريخ آخر تعديل :الثلاثاء, 1 نوفمبر 2011

معالم مصرية
معلومات أساسية
خرائط

قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية
ملفات الذكرى الثانية لثورة 30 يونيو
خارطة الطريق
حرب المعلومات
تدمر دولًا
الذكرى الأولى لثورة 30 يونيو

مصر وآسيا
مصر وأوروبا
مصر وأمريكا الشمالية
مصر وأمريكا اللاتينية
مصر و المنظمات الدولية والإقليمية
مصر والقضايا الدولية والإقليمية

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى 2015-2016
قطاعات الاقتصاد المصري
مال وأعمال
علاقات مصر الاقتصادية
القوي البشرية
الاستثمار

سياحة ترفيهية
سياحة بيئية
سياحة علاجية
سياحة رياضية
سياحة المهرجانات والمؤتمرات
أهم المدن والمواقع السياحية بمصر

الفرعونية
الحقبة اليونانية
الحقبة الرومانية
الحقبة القبطية
الحقبة الاسلامية
مصر فى العصر الحديث
موسوعة حكام مصر

الأعياد والمناسبات المصرية
البيئة
الرياضة المصرية
الرعاية الاجتماعية
أبناء الوطن فى الخارج
الهيئات الدينية
قواعد المجتمع المؤسسى

مكتبة الأسكندرية
مهرجانات ومؤتمرات و مناسبات
العلاقات المصرية الثقافية
المكتبات
تراث وفولكلور مصرى
التعليم والبحث العلمي

صوت
فيديو
كتب
دوريات
مسابقة مصر جميله
الحصاد المصري 2015
بانوراما